The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ٩,N.٢, PP. ٣٧-٥٧
ISSN PRINT ٢٣١٢-٧٨١٣
ISSN ONLINE ٢٣١٣-١٠١٢
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٧ ص ص ٥٧ -٣٧

Foreign direct investment and its contribution to development of the Iraqi economy

الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي

(*)م.م.محمد نعمه الزبيدي

Abstract

research aims at introducing the concept of foreign direct investment and forms the theoretical framework and the conceptual and the extent of its contribution to the economic development process in Iraq through a review of the reality of the Iraqi economy and its potential. Structural imbalances in the economic structure and the absence of a comprehensive strategy for the overall development process as well as the problems of inflation, unemployment and the size of Alaraca.walta market shows the need for such investments and the definition of their importance within the priorities of the economic policy makers in the formulation of development plans in the long term in Iraq and the exposure to the most important determinants of FDI and analysis the reality of the investment environment in Iraq through a review of the political and security situation and the size of financial and administrative corruption. And the size of foreign debt and reparations heavier by the Iraqi economy and the weakness of the banking system, which is the main financing channel for investment activities. In addition to stand on the size of Iraq's investment flows through a review of the indicators of a number of new projects and a number of multinational companies and the value of purchases and sales of those companies and the stock of foreign direct investment. And adopted a research on the theoretical and analytical framework of the reality of the Iraqi economy and the environment in which investment determinants, indicators, according to the data available in this area. The study, drawn to the weakness of the relationship between foreign direct investment and the process of development of the Iraqi economy, there are many determinants of low investment environment needed to attract these investments are reviewed by the search, as well as diminutive incoming investment flows to Iraq

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاله في إطاره النظري والمفاهيمي ومدى مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية في العراق من خلال استعراض واقع الاقتصاد العراقي وإمكاناته .والاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الشاملة لعملية التنمية الشاملة فضلا عن مشكلتي التضخم والبطالة وحجم السوق العراقي.والتي تبين مدى الحاجة الى تلك الاستثمارات والتعريف بأهميتها ضمن أوليات صانعي السياسات الاقتصادية عند صياغة خطط التنمية في الأمد الطويل في العراق والتعرض لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال استعراض الوضع السياسي والأمني وحجم الفساد المالي والإداري .وحجم المديونية الخارجية والتعويضات التي أثقل بها الاقتصاد العراقي وضعف الجهاز المصرفي الذي يعد القناة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية .أضافه الى الوقوف على حجم التدفقات الاستثمارية

(*) جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد .

للعراق من خلال استعراض المؤشرات لعدد المشاريع الجديدة وعدد الشركات متعددة الجنسية وقيمة مشتريات ومبيعات تلك الشركات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر .واعتمد البحث على الإطار النظري التحليلي لواقع الاقتصاد العراقي والبيئة الاستثمارية فيه والمحددات والمؤشرات وفقا للبيانات المتوفرة في هذا المجال .واستخلصت الدراسة الى ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية تنمية الاقتصاد العراقي لوجود العديد من المحددات وتدني البيئة الاستثمارية اللازمة لجذب تلك الاستثمارات التي استعرضها البحث فضلا عن ضالة التدفقات الاستثمارية الواردة للعراق .

المقــدمة

توسع الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بعد الانخفاض بحجم المساعدات الرسمية من الدول المتقدمة الى الدول النامية بموجب قرارات الأمم المتحدة بسبب انتهاج سياسة الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم فضلا عن أزمة الديون الدولية التي ظهرت عام ١٩٨٢ والتي أدت الى انخفاض حجم القروض من المصارف الدولية الى الدول النامية ولا يزال عدد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين يتناولون هذا الموضوع بأهمية متصاعدة كونه يعد أحد المتغيرات المؤثرة في تطور الاقتصاديات ونموها فضلا عن كونه أحد المؤشرات على الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانفتاح الأسواق العالمية وتنامي اقتصاد المعرفة .وهناك جدل مستمر بين مؤيد ومتحفظ لهذا الاستثمار من حيث الجدوى التي يحققها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتوليد قيمة مضافة .ومما يشير الى أهميته نجد ان اغلب دول العالم باتت تتنافس على اجتذابه لما فيه من مردودات اقتصادية كبيرة يمكن ان تساهم في معالجة بعض تشوهات الاقتصاديات المحلية في الدول الساعية اليه .وان الأوضاع الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وتحوله الى اقتصاد السوق . يمكننا القول بأنه لا مفر من السعي الجاد والضروري لتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار على ضوء استعراض واقع الاقتصاد العراقي وتحليل محددات ومؤشرات تلك الاستثمارات التي سيتناولها البحث.

أهميه البحث / تكمن أهمية البحث في بيان مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل واقع الاقتصاد العراقي الحالي والدور المنشود الذي يمكن ان يلعبه في الظروف الاقتصادية الجديدة التي يشهدها الاقتصاد العراقي وتحوله الى اقتصاد السوق.

مشكلة البحث / ان المشكلة الأساسية التي يعالجها البحث هي ضعف اداء الاقتصاد العراقي وتدني البنية التحتية والتي تتطلب التفاعل مع المتغيرات الجديدة والسعي لتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .مما يساهم في معالجة الاختلالات في بنية الاقتصاد العراقي والنهوض بواقعه.

هدف البحث / يهدف البحث الى:

- التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاله المختلفة
- استعراض واقع الاقتصاد العراقي وتحليل محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر فيه وحجم التدفقات الاستثمارية الواردة فضلا عن الدور الذي يمكن ان تلعبه تلك الاستثمارات في عملية التنمية في ظل الواقع الحالي

فرضية البحث / تستند فرضية البحث الى ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية تنمية الاقتصاد العراقي في ضوء واقع الاقتصاد العراقي وحجم التدفقات الاستثمارية الواردة اليه.

منهجية البحث / أعتمد البحث على الإطار النظري التحليلي لواقع الاقتصاد العراقي والبيئة الاستثمارية وتحليل البيانات المتوفرة في هذا المجال .لبيان مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي على ضوء تحليل محددات تلك الاستثمارات والمؤشرات لحجم التدفقات الاستثمارية الواردة للعراق.

هيكلية البحث / بغية الوصول الى أهداف البحث قسم البحث الى عدة مباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المتعددة.

في حين تناول المبحث الثاني واقع الاقتصاد العراقي والتحديات والمشاكل التي يواجهها من حيث الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية وتدني البنية التحتية وغياب الإستراتيجية لعملية التنمية الشاملة . فضلا عن مشكلتي التضخم والبطالة وحجم السوق العراقية.
أما المبحث الثالث فانصبت مهمته على تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة بالاستقرار السياسي والأمني والفساد المالي والإداري فضلا عن حجم المديونية الخارجية والتعويضات وضعف القطاع المصرفي وتناول المبحث مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر من عدد المشاريع وقيمتها وعدد الشركات وقيمة مشترياتها ومبيعاتها ورصيد (FDI) والتدفقات الاستثمارية الواردة للعراق .ثم خرجت الدراسة بعدد من التوصيات ولاستنتاجات التي تضمنها البحث.

المبحث الأول
(الإطار النظري ولمفاهيمي)

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreing Direct Invest ment)

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر.فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNC TAD) يعرفه بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان) أفراد أو مؤسسات (مقيم في اقتصاد معين) البلد إلام(في أصول الشركات التابعة او المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد آخر)البلد المضيف(وينبغي ان يعكس بدرجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي في إدارة تلك الأصول .فيما تعرفه منظمة التجارة (WTO) بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد إلام أصلا إنتاجيا في بلد آخر)البلد المضيف(بقصد إدارته [١] اما صندوق النقد الدولي (IMF) فيرى ان الاستثمار الأجنبي يصبح مباشرا حين يمتلك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الإعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة [٢] .وفي تعريف آخر بأنه أصول استثمارية إنتاجية تكون طويلة الأجل وتتيح للمستثمر نفوذ مباشر من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لإدارة المشروع ويكون الحد الأدنى للملكية (١٠٪) أما الحد الأعلى فيحدد حسب سياسة البلد المضيف للاستثمار [٣]وعرفه باحث أخر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أوتمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٤] ويرى الباحث ان التعريف الأخير هو الأقرب لشموله كافة الوحدات والقطاعات فضلا انه يوضح المحرك الرئيسي له وهو حافز الربح مع عدم التقليل من أهمية التعاريف الأخرى.

ثانيا :إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر((FDI

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الإشكال التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات . ونعرض بإيجاز هذه الإشكال [٥]

- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية /** تسعى الشركات المتعددة الجنسية للاستفادة من الموارد الطبيعية والخام التي تتمتع بها الدول النامية وخاصة في البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية .ونرى ان هذا الشكل غير منصف كونه يمنح النسبة الأكبر من إرباحه للشركات المستثمرة

- **الاستثمار الباحث عن السوق /** ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التمويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات إثناء تطبيق سياسة أحلال الواردات .ويعد هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار كما ان وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وهناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار أكثر من التصدير إليها وفي هذه الحالة فأن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما

له آثار ايجابيه على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة .ومن شأن هذا النوع من الاستثمار ان يساهم في ارتفاع معدلات النمو في ألدوله ألمضيفه للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما ان له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة في الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء /** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة .وهذ ماتفتقر اليه الدول المتخلفة وان امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة ولا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات .ويتميز هذا النوع بإثارة التوسعية على تجارة ألدوله المضيفة. ويؤدي الى تنويع صادراتها فضلا عن أثارة التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار إشكالا عدة منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى ألدوله المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي .وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد إلام أو ارتفاع سعر صرف عملته .الا ان هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار وبالتالي فأنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع

- **الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية /** يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية او المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك .كما يعد بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار وأهم إشكال هذا النوع من الاستثمار هي[٦] :

أ -الاستثمار المشترك Joint veture))

هو احد مشروعات الإعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفه دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب الآتية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دوله الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد تؤدي الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة ان يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال .بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والعمل والتكنولوجيا وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من إطراف الاستثمار الحق في المشاركة في ادراة المشروع.

ب-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[٧] (Wholly-Owned FDI)

تعد الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية .وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع (Subsidiaries) للإنتاج أو التسويق وغيرها من انواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة .وتتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها الا ان الدلائل العلمية تشير الى انتشار هذا

النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في ان زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي الى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلية وإيجاد فائض للتصدير .مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة.أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية .ومايترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حاله تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعينه.

ج – مشروعات أو عمليات التجميع[٨] (Assembly Operations)

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ويقوم الطرف الأجنبي ايضا بتقديم الخبرة او المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه .وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في ادارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لإشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج .

د -الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones)

يهدف إنشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية و لاجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابه للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

مما تقدم يتضح وجود عدة إشكال للاستثمار الأجنبي المباشر .وأي كان شكل الاستثمار فأن انتقال رأس المال له تأثير على اقتصاديات البلد المضيف ويعتمد بشكل اساسي على الاطر والسياسات التي تضعها ألدوله المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامه التي تحكم هذا الاستثمار وان مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي الى نتائج مختلفه على اقتصاديات البلدان المضيفة له وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخل ونقل التكنولوجية وذلك نتيجة لاختلاف الاطر والقواعد الحاكمة في كل بلد.

المبحث الثاني
(واقع الاقتصاد العراقي)

ان المتغيرات والاختلالات الهيكلية التي أصابت هيكل الاقتصاد العراقي .بجميع قطاعاته تمخض عنها انخفاض في الناتج المحلي والإجمالي لأسباب عديدة أهمها الحروب الخارجية والداخلية التي أدت الى عسكرة الاقتصاد العراقي فضلا عن الحصار الاقتصادي (٢٠٠٣-١٩٩٠) والذي ادى الى توقف الصادرات النفطية وتدمير البنى التحتية وتراجع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية .بعد عام ٢٠٠٣ أصبح العراق فجأة إمام نظام اقتصادي مغاير وحقائق جديدة في الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة والعلاقات المالية الدولية وتوقف القطاع العام الإنتاجي عن العمل في انتظار التصفية أو الخصخصة وتزايد الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار ضألة التمويل من المصادر الضريبية .ويبرز دور جديد للقطاع الخاص في التجارة الخارجية والاستثمار عبر الحدود في انسجام مع الانفتاح المالي التام[٩].اضافه لما تقدم هنالك الكثير من التحديات والصعوبات فسوء إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية واستنزاف الموارد المالية وتخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومعدلات التضخم والبطالة ناهيك عن مشكلات الديون الخارجية والتعويضات وغيرها وقد شكلت بمجملها محددات لتنمية الاقتصاد العراقي ونحاول التركيز في استعراض واقع الاقتصاد العراقي فيما يتعلق بموضوع بحثنا في النقاط الآتية :-

- **الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية**:- ان المشكلة الأساسية تكمن في الاعتماد على قطاع النفط اقتصاد احادي الجانب ذات طابع ريعي .وهذا ماجعله يرتبط بالتقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمية وضأله الاعتماد على العائدات الضريبية في تمويل الحد الادنى من الانفاق الجاري بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبي فضلا عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في بعض المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة.مما يتطلب وجود استراتيجية لتقليص الاعتماد على النفط وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الاخرى للمساهمة في الناتج المحلي وكم مبين في الجدول (١)

جدول (١)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	مساهمه قطاع النفط	مساهمه قطاع الصناعات التمويلية	مساهمة قطاع الزراعة
٢٠٠٣	٢٩٨٩٤٤٧٦	٦٨,١	١,٠٢	٨,٣
٢٠٠٤	٤٨٢٠٦٥٢٤	٦٣,٤	١,٦	٧,٣
٢٠٠٥	٦٤٢٢٧٥٥٥	٦١,٣	١,٩	٦,٦
٢٠٠٦	٩٦٠٦٧١٦٠	٥٥,٢	١,٥	٥,٨
٢٠٠٧	١٠٨٤٠٢٩٧٠	٥٣,٩	١,٧	٥,٠
٢٠٠٨	١٥٦٦٧٠٠٩٨	٥٥,٤	١,٥	٣,٦

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية السنوية لعام (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨-٢٠٠٩).

يلاحظ من الجدول رقم (١) تراجع مساهمة قطاع الزراعة من (٨,٣٪) في عام ٢٠٠٣ الى (٣,٦٪) عام ٢٠٠٨ وتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من)١,٩٪) عام ٢٠٠٥ الى (١,٥٪) في عام ٢٠٠٨ وهذا يشير الى الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي .مما يتطلب وجود سياسة إستراتيجية شاملة لمعالجة هذه الاختلالات.

- **مشكلتي التضخم والبطالة** / تعد المشكلتين من المشاكل الاقتصادية الخطرة على الاقتصاد العراقي لنتائجهما السلبية على المجتمع .وتفاقمت هاتين المشكلتين نتيجه الاداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي وتقدر نسبة التضخم ب (٥٣,٢٪) نهاية عام ٢٠٠٦ لتنخفض الى (٣٠,٨٪) حسب البيانات الرسمية .

بالرغم من السياسة النقدية المتشددة التي يعتمدها البنك المركزي العراقي لاسيما ما يتعلق بارتفاع اسعار الفائدة التي ألحقت ضررا بالقطاع الخاص لتقليص إمكانية الاقتراض وإضعاف النمو الذي يعد هدفا أساسيا من أهداف التنمية الوطنية ومدخل لمكافحة البطالة . [١٠] اما حجم مشكلة البطالة يتبين من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول تقدير حجم البطالة والتشغيل وكما بين في الجدول(٢)

جدول (٢)
بين نتائج معدلات البطاله والتشغيل للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٣)

السنه	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨
معدل البطاله	٢٨,١٠	٢٦,٨٠	١٧,٧٧	١٧,٥٠	١٦,٢٨
معدل التشغيل	٤٤,١٠	٤٨,٥٠	٤٩,٥٥	٤٩,٧٢	ـــ

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٧)

تبين من الجدول (٢) ارتفاع معدلات البطالة في عام ٢٠٠٣ حين بلغت ٢٨,١٠٪ من إجمالي القوى العاملة وانخفضت الى ١٦,٢٨ % عام ٢٠٠٨. والجدير بالذكر ان تلك الأرقام تتعلق بالبطالة السافرة وهي لا تشمل البطالة المقنعة الإنتاجية ولا البطالة الموسمية .وتشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الأخير ان النشيطين اقتصاديا يشكلون ٢٦٪من مجموع السكان ويضمنهم البطالة .وهذا المؤشر يتسم بالاستقرار ويلخص دوام المشكلة الاقتصادية في العراق حيث يعمل ٥,١٥٪ في الزراعة ٣,١١٪ في البناء والتشييد ١٠,٥٪ في التعدين والنفط والصناعة التحويلية والكهرباء والماء و ٥,٣٥٪في الأنشطة السلعية من مجموع السوق العاملة. وهي نسبة متدنية في مثل مرحلة الاقتصاد العراقي [١١].في حين يعد التضخم من العوامل المؤثرة في بيئة الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ويأخذ اتجاه عكسيا مع التدفقات الاستثمارية للبلد المضيف. وارتفعت معدلات التضخم للسنوات من (٢٠٠٧-٢٠٠٣) فقد ارتفعت من ١٩,٢٪ عام ٢٠٠٢ الى ٣٣,٦٪ ، ٢٦,٩٪، ٣٧٪ ، ٥٣,٢٪ للسنوات ((٢٠٠٦-٢٠٠٣ على التوالي ثم انخفضت الى ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٧ والى مادون ١٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ادني من ٥٪ عام ٢٠١٠ ويساعد المعدل المنخفض للتضخم الى التزام خطط بعيدة الأمد ومشاريع استثمارية كبيرة ومدة تنفيذها اطول .[١٢]وجاءت الظاهرة التضخمية تحت تأثير متزايد في تقلب الاقتصاد الحقيقي وبالتالي العرض الكلي وعدم قدرته للاستجابة الى ضغوط الطلب الكلي بما في ذلك المؤشرات العالية التي بلغتها مستويات الإنفاق في الموازنه العامة للدولة . وقد افرز التضخم نتائج اقتصادية غير مرغوبة انعكست تدريجيا في هبوط القوى الشرائية للدخل القابل للتصرف.الامر الذي ادى الى تحمل المواطنين أعباء ونفقات استهلاكية باتت تستنزف جزء مهم من دخولهم لتعويض الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية .وهو ما ادى بالتالي الى تدهور مستمر في مستوى الادخار الذي ترك آثارا سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خاصة.[١٣] وقد شهد معدل التضخم تحسنا بفعل السياسة النقدية التي اتخذها البنك المركزي العراقي حيث انخفض معدل التضخم من ٣٣,٦ لعام ٢٠٠٣ الى ٢,٨ لعام ٢٠٠٩ كما مبين في الجدول رقم(٣)

جدول رقم(٣)
معدل التضخم السنوي لمدة من(٢٠٠٩-٢٠٠٣)

السنة	معدل التضخم	معدل التغير السنوي
٢٠٠٣	٣٣,٦	ـــــ
٢٠٠٤	٢٦,٩	١٩,٦ -
٢٠٠٥	٣٧	٣٧,٠
٢٠٠٦	٥٣,٢	٤٣,٨
٢٠٠٧	٣٠,٨	٤٢,١ -
٢٠٠٨	٧,٢	٩١,٢ -
٢٠٠٩	٢,٨	٢٠٣,٧ -

المصدر/البنك المركزي العراقي مديرية الإحصاء والأبحاث /تقارير البنك للسنوات من(٢٠٠٩-٢٠٠٣)

- **تدني البنية التحتية وغياب الإستراتيجية لعملية التنمية.**

ان تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي) كهرباء، طرق، جسور، اتصالات (بسبب الحروب والحصار .وتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتعطل العديد من نشاطاتها وتدهور قطاع الخدمات جميعها شكلت تحدي كبير لعملية التنمية في الاقتصاد العراقي . وبعد مرور عقدين من الزمن على تعثر الاستثمار في البناء التحتي تفاقمت الأوضاع المأساوية للإحياء الفقيرة وتجمعات السكن العشوائية .وأضافت نوعية المياه ومشكلات الصرف الصحي والتحسن البطئ في الخدمات الصحية الأهلية والحكومية إبعادا جديدة للمشكلة [١٤] وتحظى الطاقة الكهربائية بأهمية متميزة في الاقتصاديات الوطنية لما تشكله من عامل قوة أساسي ورئيسي في انجاز الإعمال والأنشطة الاقتصادية الصناعية والإنتاجية .وان الخلل في هذه الطاقة يؤدي الى تفاقم المشكلات الصناعية والإنتاجية والاجتماعية ايضا وبالرغم من قدرة العراق الاقتصادية والمالية الا ان هذه الطاقة لم يجري تأهيلها أو مساواة العراق مع بعض دول الجوار التي تعد فقيرة قياسا بالموارد المالية العراقية ولم تكن من أولويات الحكومات التي تعاقبت لا قبل الاحتلال ولا بعده وكان للحروب والتدخلات العسكرية مؤشرات كبيرة على هذا القطاع [١٥]كما مبين في الجدول (٤)

جدول (٤)

كمية الكهرباء الإجمالية ومعدل البيع ونصيب الفرد منها لمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٢)

السنة	كمية الكهرباء الإجمالية والمولدة (م.و.س)	نصيب الفرد من الكهرباء (م.و.س)
٢٠٠٢	٣٤٦٧٠٣٢٨	٠,٠٠١٨
٢٠٠٣	٢٥٣٦٣٦١٢	٠,٠٠١١
٢٠٠٤	٣٠٢٦٦٧١٩	٠,٠٠١٥
٢٠٠٥	٢٨٨١١٥٤٦	٠,٠٠١١
٢٠٠٦	٣٢١٣٧٨٠٩	٠,٠٠١٤

المصدر / المجموعة الإحصائية لعام٢٠٠٧

يتبين من الجدول (٤) انخفاض نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية من (٠,٠٠١٨) عام ٢٠٠٢ الى (٠,٠٠١٤) عام ٢٠٠٦ .مما يشير الى عدم الاهتمام بهذه الطاقة فضلا عن مرافق أخرى كالموانئ والسكك الحديدية والطرق والجسور وتصفية المياه ومشاريع البلديات هي الأخرى بحاجة الى استثمارات ضخمة حيث ان توفر البنية التحتية المتطورة والحديثة تعد عامل أساسي في عملية التنمية .وان غياب هذه الإستراتيجية يتطلب وجودها بصورة واضحة على مستوى الاقتصاد الكلي وليست سياسات تبنى على ردود الفعل .حيث لاتوجد هكذا إستراتيجية بخصوص دعم القطاع الخاص وتطوير مساهمته في عملية التنمية على الرغم من الدعوة لبناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص .وهذا ما انعكس سلبا على أداء الاقتصاد العراقي على الرغم من التطور الكبير في متوسط دخل الفرد وانتعاش ملحوظ في سعر الدينار العراقي .مما يتطلب وجود إستراتيجية تستهدف تغيير بنية الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل القومي وتفعيل دور القطاع الخاص مع عدم إغفال دور الدولة في عملية التنمية [١٦].

- **حجم السوق العراقية** /تعد السوق العراقية من الأسواق الواسعة نسبيا "في حدود محيطه الإقليمي التي بنظر اليها من خلال الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان . وبالتالي فأن المستثمر قد ضمن وجود السوق لاستيعاب إنتاجه السلعي والخدمي لاسيما اذا ما علمنا بأن السوق العراقي يقتصر الى العرض من السلع والخدمات مقابل زيادة الطلب والذي من الممكن ان يرتفع بشكل اكبر في حالة تحسن الدخول وخلف فرص العمل [٢٧]

وبما ان حجم السوق بنظر اليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي فأن واقع الاقتصاد العراقي يشير الى انه اقتصاد وحيد الجانب ويشكل قطاع النفط نسبه كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . وهذا ما جعله يرتبط بالتقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمية مما يتطلب وجود سياسه إستراتيجية لتقليص الاعتماد على النفط وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي . وان حجم السوق المحلية يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فعندما يكون حجم السوق كبيرا " فأن التكاليف الإنتاجية سوف تنخفض فضلا "عن زيادة كمية الإنتاج.
يتبين مما تقدم ان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في النقاط المشار اليها في اعلاه تستوجب السعي الجاد والضروري لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبي المباشر من اجل المساهمة في تحقيق اهداف التنمية وتوليد قيمة مضافة والحد من الاختلالات الهيكلية فضلا عن امتصاص البطالة ومعالجة تدني البنية التحتية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث
(محددات ومؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق)

اولا : - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الضعف أو التطور الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إي بلد مضيف للاستثمارات الأجنبية يتوقف على عوامل عدة . اقتصادية وسياسية واجتماعية فضلا عن السياسات الاستثمارية. اما ما يتعلق بموضوع بحثنا . فان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق يتوقف على عوامل عدة أهمها ضعف البيئة الاستثمارية لارتباطها بعوامل عديدة شكلت في مجملها محددات رئيسية تعكس تدفقات الاستثمار الأجنبي منها عدم الاستقرار السياسي والامني والفساد المالي والاداري والمحددات القانونية وحجم المديونية والتعويضات فضلا عن ضعف الجهاز المصرفي .ومما تقدم لابد من معرفة المحددات التي تؤثر سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وفقا لواقع الاقتصاد العراقي الحالي وأهمها هي:

١- الاستقرار السياسي والأمني / يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري وان المناخ الاستثماري في العراق قد تأثر كثيرا بالظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي انعكست على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وعلى هروب رؤوس الأموال الوطنية من جهة أخرى[١٨].
ويتضح من المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والذي يغطي (١٤٠)دولة يضمنها (١٤) دولة عربية حيث احتل العراق تصنيف الفئة الأخيرة من تصنيف درجة المخاطرة وهي تشير الى فئة الدول ذات المخاطر المرتفعة جدا كما مبين في الجدول (٥) .

جدول (٥)
تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشر المخاطر القطرية لعام(٢٠٠٧-٢٠٠٦)

درجة المؤشر)من ١٠٠ نقطة(	التصنيف	الدول
١٠٠ - ٨٠	درجة المخاطرة منخفضة جدا	الكويت - الإمارات - عمان البحرين - السعودية - ليبيا
٧٩,٥ - ٧٠	درجة المخاطرة منخفضة	قطر - الجزائر - المغرب الاردن - تونس
٦٩,٥ - ٦٠	درجة المخاطرة معتدلة	اليمن - مصر - سوريا
٥٩,٥ - ٥٠	درجة المخاطرة مرتفعة	السودان - لبنان
٤٩,٥ - ٠	درجة المخاطرة مرتفعة جدا	العراق - الصومال

المصدر /المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٧

تبين من الجدول ارتفاع درجة المخاطرة للعراق مقارنة بالدول العربية فكيف هو الحال بالنسبة للمنافسة عالميا في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .حيث يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الفاعلة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في اي بلد.

٢- الفساد المالي والإداري / يعد الفساد المالي والإداري من المحددات غير الداعمة لبيئة الاستثمار في العراق من خلال مساهمته في عرقلة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ماأوضحته منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العراق للاعوام الماضية ففي عام ٢٠٠٥ احتل العراق المرتبة (١٣٧) من بين (١٥٩) دولة .ولم يتقدم العراق أي دولة عربية سوى السودان والصومال في المرتبة .(١٤٤) ويظهر الفساد المالي والإداري في العراق في ظاهرتين مهمتين على الاقل وهما عقود أعادة الأعمار وانتشار ظاهرة التهريب .[١٩]ان ظاهرة الفساد المالي والإداري ليست وليدة الظروف الحالية بل هي ظاهرة متجذرة في الجهاز الإداري منذ الاحتلال العثماني مرورا بتأسيس الدولة العراقية وتعاقب الأنظمة السياسية ولكنها زادت حدتها بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الاحتلال والفراغ السياسي وضعف الإرادة السياسية وسببت بضياع ملايين الدولارات في عقود إعادة الأعمار من تحويلات الدول المانحة حيث كانت وجهتها غير مشروعه .كما ادى الى ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي وهروب رؤوس الأموال المحلية الى خارج البلد والذي ادى الى نقص المشاريع الاقتصادية وازدياد البطالة والفقر وانخفاض المستوى ألمعاشي للمواطنين .[٢٠]ان ميراث العراق من الفساد بسبب طبيعة الأنظمة السابقة وساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياساتها في ان يتخذ الفساد مديات خطيرة بحكم تدفق الأموال بدون إجراءات أصولية وعدم حصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية وكما مبين في الجدول(٦)

جدول(٦)

موقع العراق عربيا وعالميا حسب مؤشر ادراك الفساد للمدة(٢٠١٠- ٢٠٠٣)

السنوات	الترتيب		درجة المؤشر
	عربيا	عالميا	
٢٠٠٣	١٦	١١٣	٢,٢
٢٠٠٤	١٧	١٢٩	٢,١
٢٠٠٥	١٧	١٣٧	٢,٢
٢٠٠٦	١٧	١٦٠	١,٩
٢٠٠٧	١٦	١٧٨	١,٤
٢٠٠٨	١٥	١٧٨	١,٣
٢٠٠٩	١٨	١٧٦	١,٥
٢٠١٠	١٩	١٧٥	١,٥

المصدر /منظمة الشفافية الدولية /مؤشر ادراك الفساد / متاحة على شبكة المعلومات http: www.transparency .org

يتبين من الجدول رقم (٦)ارتفاع ترتيب العراق حسب المؤشر عربيا من (١٦) عام ٢٠٠٣ الى (١٩) عام ٢٠١٠ وارتفاعه عالميا من المرتبة (١١٣) عام ٢٠٠٣ الى المرتبة (١٧٥) عام ٢٠١٠. وانخفاض درجة المؤشر من (٢,٢) عام ٢٠٠٣ الى (١,٥) في عام ٢٠١٠. ويتم ترتيب البلدان من (١) وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد الى (١٠)للبلدان الخالية من الفساد او ذات الحجم الضئيل من الفساد

مما يؤشر بوضوح الى تأثير الفساد المالي والإداري كمحدد من المحددات الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق

٣- المحددات القانونية /يعد تحرير القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل المؤثرة في توفير المناخ الاستثماري الملائم والتي تنعكس على ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته في بلد دون آخر .ولابد

من استعراض القوانين والقرارات الصادرة في العراق والتي من خلالها يمكن الاستدلال الى سعي الدولة لجذب تلك الاستثمارات .ومن تلك القرارات والقوانين هي:

(١) القانون رقم (٤٦) الصادر عام ١٩٨٨ الخاص بتشجيع الاستثمارات العربية التي منحها حق المساهمة بنسبة ٥١٪في أي مشاريع استثمارية مع إعفاءات من الضرائب والكمارك واستيراد مستلزمات المشاريع من المكائن والآلات [٢١] .

(٢) قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ لتنظيم الشركات العامة في العراق واستثمار الاموال العامة لرفع مستوى الأداء للاقتصاد العراقي .

(٣) قرار رقم (١٠٦) لعام ٢٠٠٠ والذي استحدث بموجبه صندوق التنمية المرتبطة بوزارة التخطيط وهو يهدف لتمويل القطاعات) الخاص والتعاوني والمختلط (ولم يؤدي دوره بسبب ضمانات القروض والإجراءات الإدارية الكثيرة والمتعددة [٢٢] .

(٤) قانون الاستثمار العراقي رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ والصادر برقم القرار (٢٥٥) في ٢٣/١١/٢٠٠٢ ويهدف الى تشجيع الاستثمارات العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في العراق .

(٥) قانون الاستثمار الأجنبي في العراق في ٢٠٠٣\٩\١٩ ويمتاز بمعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر العراقي وعدم جواز تملك الموارد الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام وعدم استخدام الأملاك العقارية .

(٦) قانون الاستثمار الأجنبي في العراق في تشرين الأول ٢٠٠٥ والذي ربط القرار الاقتصادي بالقرار السياسي للدولة فهو استبعد قطاع استخراج النفط عن الاستثمارات الأجنبية وربط قرارات الترخيص للاستثمارات الأجنبية بأعلى مستويات السلطة التنفيذية . ورغم الانتقادات الموجهة اليه يعد مؤشر سياسي وقانوني مهم لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد العراقي وتوفير مستلزمات النمو[٢٣] .

(٧) قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ينص هذا القانون على منح العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب كصلاحية شراء الأسهم وإدارة الحافظة الاستثمارية إضافة إلى نصه على إنشاء هيئة وطنية للاستثمار ومنح المشروعات الاستثمارية إعفاءات ضريبية تصل مدتها الى عشرة سنوات قابلة للتجديد وشمول المشاريع القائمة بالقانون وإمكانية تحويل مستحقات العاملين والشركات بالعملة الأجنبية وإعطاء الحق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية وإعطاء القضاء العراقي الحق بالبت في الخلافات التي تنشأ بين الدولة والمستثمر .[٢٤] ويهدف هذا القانون الى جذب وتشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة الى البلاد وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية في الداخل والخارج. ويشمل هذا القانون كل القطاعات باستثناء النفط والغاز والمصارف وشركات التأمين.

كل ما تقدم يؤشر بوضوح الى تدني فعالية تلك القوانين والقرارات آنفة الذكر لعدم توفر مؤشرات ذات اثر على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للعراق لحد الآن . مما يدعو الى تهيئة مناخ للاستثمار أكثر فعالية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لمعالجة المشاكل الاقتصادية في العراق.

٤- حجم الديون الخارجية والتعويضات .ان الأعباء المالية الكبيرة التي أفرزتها مشكلتي الديون والتعويضات كانت من المحددات الأساسية لقدرة الاقتصاد العراقي في عملية التنمية .وقد وردت عدة تقديرات لبيان الحجم الحقيقي للمديونية الخارجية .فقد قدرها صندوق النقد الدولي بـ (١٢٥) مليار دولار . وقد ادى احتساب فائدة مركبة منذ عام ١٩٩١وبمعدل (٦٪) دورا كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية العراقية حيث تضاعفت بحدود ثلاث مرات بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وتقدر قيمة مجموع مطالبات التعويضات بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار .قدمت أكثر من (٥٠) دولة مطالبها بهذا الخصوص ومنح معظم الأموال الى الكويت. اذ وافقت لجنة التعويضات على مطالب بلغت قيمتها نحو (٦٣) مليار دولار دفع العراق منها (١٨,٨) مليار دولار وكانت حصة الكويت منها.[٢٥] (٦٠٪) مما يشير الى الآثار السلبية المترتبة عليها كونها تمثل انتقالا سلبيا للموارد وأعباء مالية ضخمة ستحد من قدرة الاقتصاد العراقي في عملية التنمية. وتعد المديونية من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي فضلا عن وجود خلاف على الأرقام وادعاءات الديون على العراق بسبب انهيار المؤسسات المالية للدولة وإتلاف الأوليات والأصول التي تشير لذلك .وتشير التقديرات الى ان الدين العراقي بلغ (١٢٥) مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٣ مقسمة الى أربع جهات دائنة هي[٢٦]

أ .أعضاء نادي باريس بحدود (٣٧,١٥) مليار دولار .
ب .دول غير أعضاء نادي باريس يبلغ حجم الدين حوالي (٦٧,٤) مليار دولار.
ج .دائنون تجاريون تقدر بحوالي (٢٠) مليار دولار .
د .دين متعدد الاطراف بحوالي نصف مليار دولار.
إضافة للديون أعلاه تم تحديد التعويضات الواجب استقطاعها من العراق بموجب القرار (٦٧٨) والبالغة (٣٠٪) من العائدات النفطية للعراق بعدها تم تخفيضها الى)٢٥٪) تم الى (٥٪) فيما بعد .وقد اعلن صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة بأن هنالك (٢٥) مليون طلب قدم إليها تقدر تعويضاتهم بحوالي (٣٥٣) مليار دولار ولكن ما اقر منها (٥٣)مليار دولار [٢٧]مما تقدم يتضح خطر وحجم المديونية التي اثقل فيها الاقتصاد العراقي وتأثيراتها على مجمل النشاط الاقتصادي وكما مبين في الجدول (٧)

جدول (٧)

المديونية الخارجية للعراق حتى (٢٠٠٣) مليون دولار

ديون نادي باريس		غير نادي باريس تخمينات مختلفة	
الدولة	اجمالي الدين	الدولة	اجمالي الدين
اليابان	٤١٠٨٠.٦	السعودية	٣٠٠٠٠
روسيا	٣٤٥٠	الكويت	٢٧٠٠٠
فرنسا	٢٩٩٣,٧	الصين	٥٨٠٠
المانيا	٢٣٠٣,٩	قطر	٤٠٠٠
الولايات المتحدة	٢١٩٢	الامارات	٣٦٠٠
ايطاليا	١٧٢٦	رومانيا	٢٥٠٠
المملكة المتحدة	٩٣٠,٨	صربيا	٢٠٠٠
النمسا	٨١٣,١	تركيا	١٨٠٠
كندا	٥٦٤,٢	بلغاريا	١٧٠٠
استراليا	٤٩٩,٣	الاردن	١٣٠٠
اسبانيا	٣٢١,٢	بولندا	٥٦٤
البرازيل	١٩٢,٩	الشيك	١٤٧
السويد	١٨٥,٨	المغرب	٣٢
بلجيكا	١٨٤,٥	جنوب افريقيا	٢٤
فلندا	١٥٢,٢	هنغاريا	٧
سويسرا	١١٧,٥	الهند	١
هولندا	٩٦,٧		
كوريا الجنوبية	٥٤,٧		
الدنمارك	٣٠,٨		
	المجموع		٢٠٩١٧٠٩

Source :. Marten A. Wess, Iraqs Debt Relive Procedurand Potential Implications for International Debt Relief, Report for congeess United States, ٢٠٠٦ , p٦

يتبين من الجدول (٧) خطر حجم المديونية التي اثقل بها العراق وتأثير تلك الديون على كافه القطاعات في الاقتصاد العراقي .وعقد نادي باريس اجتماعا في نوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة المديونية الخارجية حيث قدم صفقة للعراق تتضمن شطب (٨٠٪) من ديونه وفق ثلاثة مراحل طولها (٨) سنوات وهي (٣٠٪) في المرحلة الاولى و (٣٠٪)في مرحله لاحقة مرتبطة ببرنامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي و (٢٠٪)مرتبط بنجاح العراق في هذه الإصلاحات . وروج الإعلام الدولي لهذه الصفقة بأنها صفقة العمر بالنسبة للعراق . الا انها في الحقيقة بمثابة جريمة جديدة من الدول الدائنة التي مولت النظام السابق [٢٨]

مما تقدم يشير بوضوح الى ان حجم تلك الديون والتعويضات لها آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية في العراق

٥- ضعف القطاع المصرفي .يعد القطاع المصرفي احد الدعامات الأساسية للنهوض الاقتصادي في أي بلد إن المصارف والاستثمار صفتان متلازمتان لصنع عملية النمو والتنمية على أساس راسخ ومستدام لاسيما وان القطاع المصرفي يشكل القناة التمويلية الرئيسية للانشطه الاستثمارية في العراق وفي سائر الدول النامية . ويتكون القطاع المصرفي في العراق حاليا "من مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشيد وخمسة من المصارف الحكومية المتخصصة وهي الاشتراكي والعقاري والزراعي والصناعي والمصرف العراقي للتجارة و (١٩)مصرف في القطاع الخاص مؤسسة كشركات مساهمة وهناك عدد أخر قيد التأسيس فيما حصلت (٨) من المصارف العربية والأجنبية على ترخيص مصرفي لها للعمل في العراق. ويستحوذ القطاع الحكومي على ٩٠٪ من النشاط المصرفي وتقدر موجداته بـ (٢) مليار دولار وهذا يمثل ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي . مما يعكس الدور الهامشي الذي يؤديه هذا القطاع في مهامه التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتحويل التراكم الرأسمالي خاصة في القطاع الخاص [٢٩] وتشير البيانات الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال الى أنها تراوحت لدى المصارف الحكومية لشهر آذار ٢٠٠٧بين٠) ، (٠٢لدى مصرف الرشيد و (٧٢٪) لدى المصرف العقاري و٠) ، (٠٣لدى مصرف الرافدين ويعود السبب في انخفاض النسبة لدى مصرفي الرافدين والرشيد الى إعادة تقييم العملة الأجنبية لدى المصرفين .في حين تراوحت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة بين (٣٤٪) في مصرف البركة للاستثمار والتمويل و (% ٢٤٢) لدى مصرف المنصور . اما المصرف العراقي الإسلامي فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لديه (٢٠٣٪) في نهاية آذار [٣٠] ٢٠٠٧ .

وقد شهد سعر الصرف للدينار العراقي تحسن ملحوظا "بعد عام ٢٠٠٣ بسبب التغيرات في السياسية النقدية وصدور قانون البنك المركزي العراقي الذي حدد بموجبة استقلالية البنك المركزي العراقي بخصوص إدارة السياسية النقدية في العراق . وكما مبين في الجـدول رقم (٨)

جدول (٨)

تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة من(٢٠٠٩-٢٠٠٣)

السنوات	سعر الدولار مقابل الدينار العراقي	معدل التغير السنوي
٢٠٠٣	١٨٩٦	-
٢٠٠٤	١٤٥٣	٢٣،٣٦-
٢٠٠٥	١٤٦٩	١،١٠
٢٠٠٦	١٤٦٧	٠،١-
٢٠٠٧	١٢٥٥	١٤،٥-
٢٠٠٨	١١٩٣	٤،٩-
٢٠٠٩	١١٧٠	١٠٩-

المصدر / البنك المركزي العراقي – مديرية الإحصاء والأبحاث – تقارير البنك للسنوات(٢٠٠٩-٢٠٠٣)

يبين في الجدول (٨) ان سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ب (١٨٩٦) في عام ٢٠٠٣ بدأ بالتحسين التدريجي حتى أصبح (١١٧٠) في عام ٢٠٠٩ وهذا يؤشر الى عودة الثقة بالدينار العراقي ويشير الى نجاح البنك المركزي العراقي من خلال ادواتة النقدية للسيطرة على تقلبات سعر الصرف للدينار العراقي والتحسن الذي شهده سعر صرف الدينار العراقي كما مبين في الجدول أعلاه .

ثانيا / مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أن الضعف او التطور الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اي بلد مضيف للاستثمارات الأجنبية يتوقف على عوامل عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية فضلا" عن السياسات الاستثمارية التي تنتهج في ذلك البلد . اما ما يتعلق بموضوع بحثنا فأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق يتوقف على عوامل تم تناولها في البحث وتلك المحددات شكلت بمجملها عوامل تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق . وللاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مقارنة بالإشكال الأخرى من التدفقات مثل حوافظ الأسهم وأوراق الدين والقروض المصرفية لأنه يحفز نقل التكنولوجيا المتقدمة للبلد المضيف ويدعم تراكم رأس المال البشري ويرتقي بأنماط السلوك في قطاع الشركات والممارسات المتقنة في الحوكمة ويعد أكثر استقرارا مقارنة بإشكال التدفقات الاستثمارية الأخرى واهم دوافعه بناء مصانع بقصد التصدير

بالانتفاع من الكلفة المنخفضة والاستفادة من المزايا التفضيلية في الأسواق الوطنية للشركة إلام . ولكن لم يتبلور هذا الفهم في العراق بعد في سياسة الاستثمار الأجنبي إذ إن عنصر الكلفة مهمل وكذلك التوجه للصادرات كون المورد النفطي يوفر عملة أجنبية كافية لتغطية الطلب عليها وبسعر صرف منخفض . وتركز الدوائر المهتمة بالاستثمار الأجنبي في العراق على الخدمات والعقار السكني والسياحي وذلك خارج النفط الخام لتلبية الطلب المحلي على خدمات يعجز الاقتصاد عن تلبيتها .[٣١] ومن المتفق عليه ان المستثمر الأجنبي يستعين بالمؤشرات والبيانات التي تستعرضها الجهات المتخصصة في اي بلد قبل الاقدام على الاستثمار في ذلك البلد .ولذا لابد لنا من استعراض وتحليل مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق والتي على ضوئها يمكن الاستدلال الى قدرتها على جذب تلك الاستثمارات وبالتالي مدى مساهمتها في عملية تنمية الاقتصاد العراقي وفقا للبيانات والإحصاءات المتوفرة في هذا المجال وأهمها ما يأتي :

١

- عدد مشاريع FDI الجديدة في العراق حسب الجهه والمصدر

شكل (١)

جدول رقم(٩)

السنة	حسب المصدر	حسب الجهة
٢٠٠٥	٨	١
٢٠٠٦	٤	ـــــ
٢٠٠٧	٢	١
٢٠٠٨	١٨	ـــــ
٢٠٠٩	١٦	١
٢٠١٠	٤٦	ـــــ
٢٠١١	١٠	٢

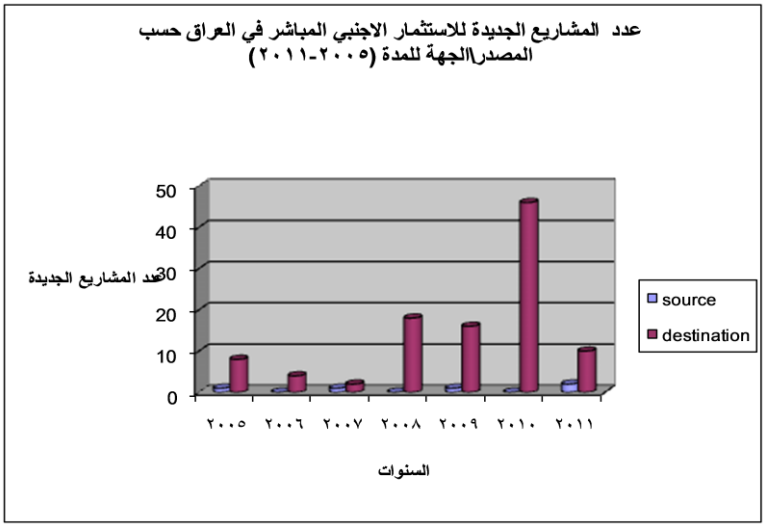

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
UNCTAD world investment report ٢٠١١
UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

يتضح من الجدول (٩) والشكل (١) أن عدد المشاريع الجديدة حسب الجهة بقيت للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧و ٢٠٠٩ بمشروع واحد فقط وكان اعلى ارتفاع لها في عام ١٢٠١ بمشروعين فقط وبالرغم من تدني هذه النسبة فأنها تراجعت ولم تؤشر لنا اي مشروع للسنوات. ٢٠٠٦-٢٠٠٨-٢٠١٠ في حين تراجع عدد المشاريع حسب المصدر من (٨) مشاريع لعام ٢٠٠٥ الى مشروعين فقط لعام ٢٠٠٧ وشهد ارتفاعا عام ٢٠٠٨ ليصبح (١٨) مشروع ويتراجع عام ٢٠٠٩الى (١٦) مشروع . ليسجل عام ٢٠١٠ أكثر ارتفاعا للسنوات الأخرى حيث بلغ (٤٦) مشروعا ثم تراجع الى (١٠)مشاريع لعام . ٢٠١١ مما يؤشر الى تدني عدد المشاريع الجديدة في العراق للأعوام أعلاه. وبالتالي يوضح لنا مدى ضعف قدرة تلك المشاريع في المساهمة بتنمية الاقتصاد العراقي .

٢- قيمة المشاريع الجديدة ل (FDI) في العراق حسب الجهه والمصدر من (٢٠١١-٢٠٠٥)

قيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق حسب المصدر\الجهة للمدة (٢٠١١-٢٠٠٥) مليون دولار

جدول رقم (١٠)

السنة	حسب الجهة	حسب المصدر
٢٠٠٥	٨٢	١٤٨٩
٢٠٠٦	ـــــ	٥٢٤٩
٢٠٠٧	٤٨	٤٥٦
٢٠٠٨	ـــــ	٢٠١١٠
٢٠٠٩	٢٠	٣٤٤٧
٢٠١٠	ـــــ	٢٧٦٦
٢٠١١	٣٣	١٠٢٤

شكل (٢)

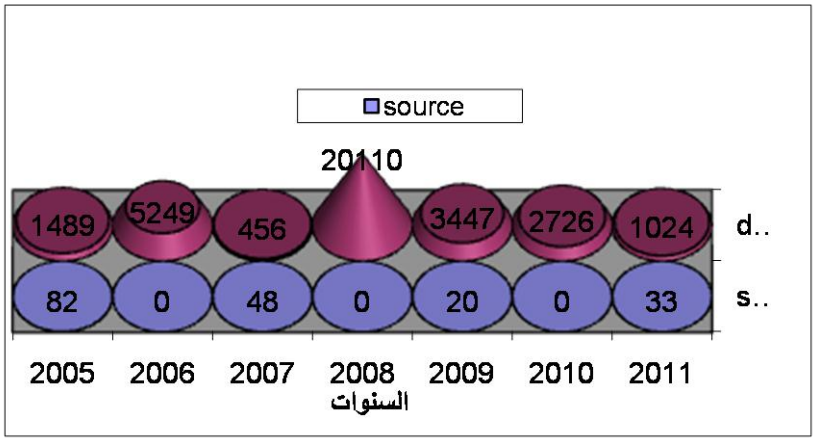

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
UNCTAD world investment report ٢٠١١
UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

تبين من الجدول (١٠) والشكل (٢) ان قيمة المشاريع حسب الجهة تراجعت من (٨٢) لعام ٢٠٠٥ الى (٣٣) لعام ٢٠١١. فضلا عن أنها لم تؤشر لنا اي قيمة للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ لعدم وجود اي مشروع للسنوات اعلاه. اما قيمة المشاريع حسب الجهة فأنها تراجعت من (١٤٨٩) لعام ٢٠٠٥ الى (١٠٢٤) لعام ٢٠١١ وسجلت ارتفاعا لها عام ٢٠٠٦ لتصل الى (٥٢٤٩) ثم تسجل أدنى انخفاض لها لتصل الى (٤٥٦) للعام التالي في ٢٠٠٧ . وقد سجلت أعلى ارتفاع لها لتصل الى (٢٠١١٠) لعام ٢٠٠٨ ثم تتراجع الى (٣٤٤٧) لعام ٢٠٠٩ والى (٢٧٦٦) لعام ٢٠١٠ وأخيرا الى (١٠٢٤) لعام ٢٠١١ . مما يوضح ضعف وتراجع تلك المشاريع وبالتالي تدني مساهمتها في عملية التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي .

٣- عدد الشركات المتعددة الجنسية العاملة في العراق لمدة من ٢٠١١-٢٠٠٥

عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠٠٥)

جدول رقم (١١)

السنة	العدد
٢٠٠٥	٤
٢٠٠٦	ـــ
٢٠٠٧	١
٢٠٠٨	٢
٢٠٠٩	٢
٢٠١٠	ـــــ
٢٠١١	١
المجموع	١٠

شكل (٣)

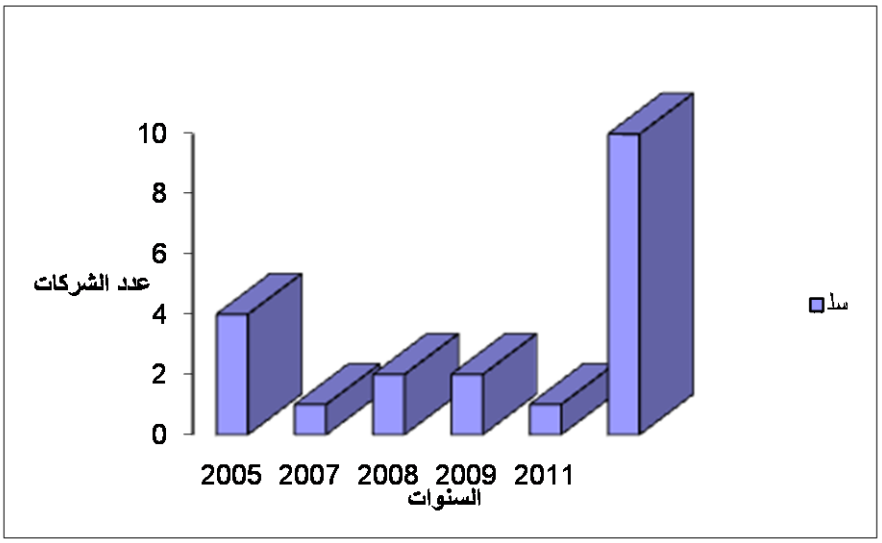

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
UNCTAD world investment report ٢٠١١
UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

يتضح من الجدول (١١) والشكل (٣) تراجع عدد الشركات متعددة الجنسية من (٤) شركات لعام ٢٠٠٥ الى شركة واحدة فقط لعام ٢٠١١ . في حين لم يؤشر لنا اي شركة للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠ فضلا عن وجود شركتين فقط لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ . وهذا يشير الى ان تراجع عدد الشركات العاملة في العراق مؤشر اخر يبين مدى قدرة تلك الاستثمارات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة

٤- قيمة صافي مشتريات ومبيعات الشركات غير الوطنية في العراق لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨(مليون دولار)

قيمة صافي مشتريات ومبيعات الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العراقي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

جدول رقم (١٢)

السنة	القيمة
٢٠٠٧	٣٣
٢٠٠٨	٣٤
٢٠٠٩	—
٢٠١٠	—

شكل (٤)

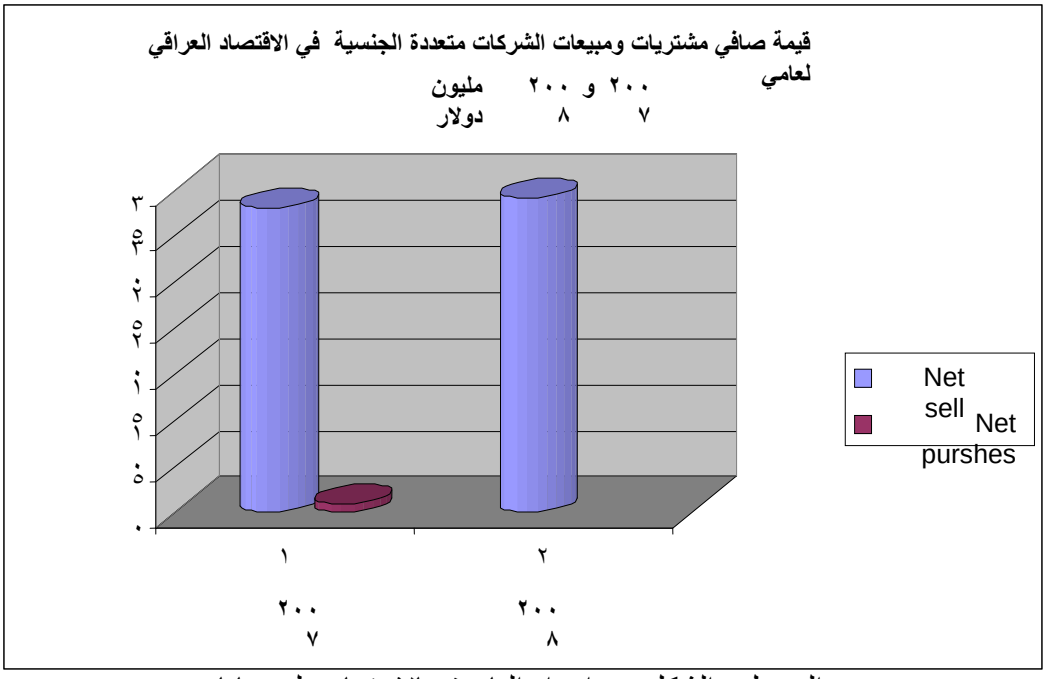

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

UNCTAD world investment report ٢٠١١

UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

يتبين من الجدول (١٢) والشكل (٤) أن صافي مشتريات تلك الشركات لعام ٢٠٠٧ بلغ (٣٣) مليون دولار .في حين بلغ صافي المبيعات لتلك الشركات (٣٤) مليون دولار . وهو مؤشر آخر على ضآلة المبيعات والمشتريات لتلك الشركات وبالتالي تدني مساهمتها في عملية تنمية الاقتصاد العراقي في ظل التحديات التي يشهدها واقع البيئة الاستثمارية في العراق

٥- رصيد FDI الخارج والداخل الى العراق من ٢٠١٠-١٩٩٠ (مليون دولار)

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج الى الاقتصاد العراقي (٢٠١٠-١٩٩٠)

جدول رقم (١٣)

السنة	الرصيد (الداخل)	الرصيد (الخارج)
١٩٩٠	ـــــــ	ـــــــ
٢٠٠٠	ـــــــ	ـــــــ
٢٠١٠	٦٤٨٧	ـــــــ

شكل (٥)

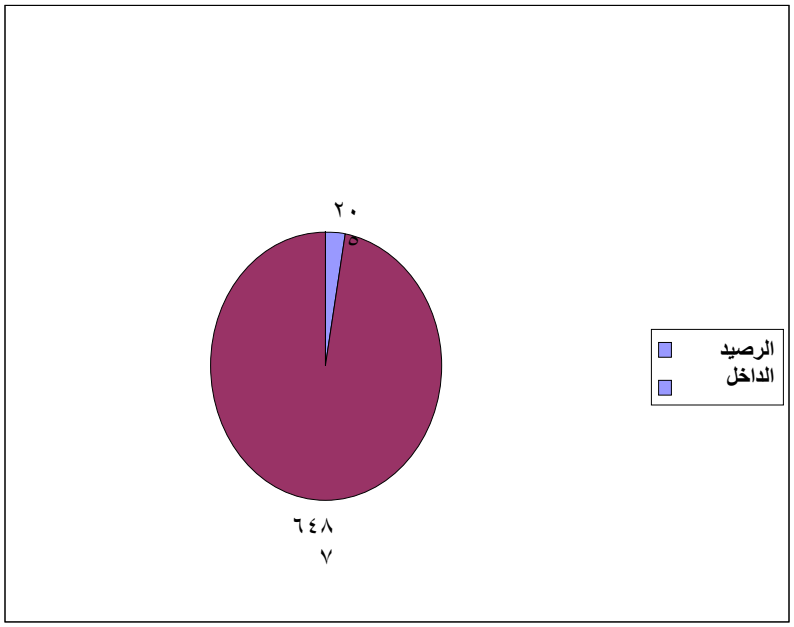

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
UNCTAD world investment report ٢٠١١
UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

يتضح من الجدول (١٣) والشكل (٥) عدم وجود اي مؤشرات في البيانات المتوفرة في هذا المجال سواى (٦٤٨٧) مليون دولار لعام ٢٠١٠ مما يؤكد لنا تدني هذا الرصيد وبالتالي تدني مساهمته في الامل المنشود من تلك الاستثمارات في عملية المساهمة بتنمية الاقتصاد العراقي .

٦- تدفقات (FDI) الخارج والداخل الى العراق من عام ٢٠١٠-٢٠٠٥

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد إلى الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٥)

جدول رقم (١٤)

السنة	التدفقات (داخل)	التدفقات (خارج)
٢٠٠٥	٥١٥	٨٩
٢٠٠٦	٣٨٣	٣٠٥
٢٠٠٧	٩٧٢	٨
٢٠٠٨	١٨٥٦	٣٤
٢٠٠٩	١٤٥٢	١١٦
٢٠١٠	١٤٢٦	٥٢

شكل (٦)

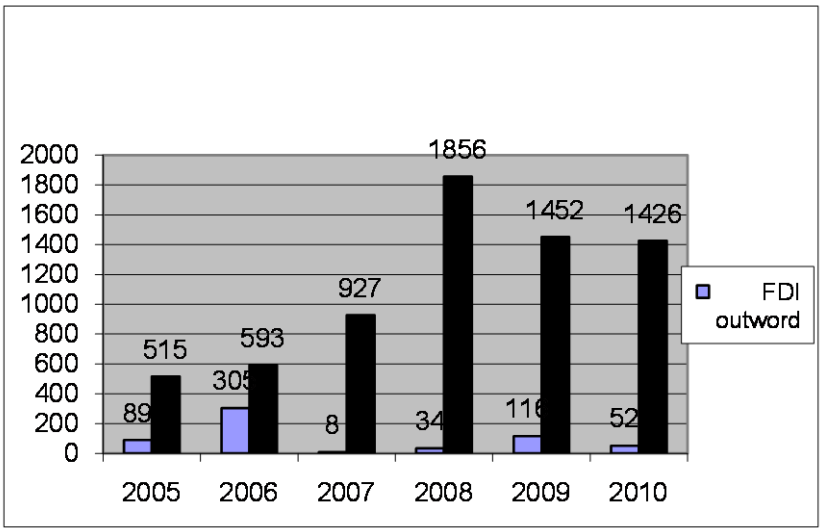

الجدول والشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
UNCTAD world investment report ٢٠١١
UNCTAD world investment report ٢٠٠٩

يتبين لنا من الجدول (١٤) والشكل (٦) ان تدفقات الداخل تراجعت من (٥١٥) لعام ٢٠٠٥ الى (٣٨٣) لعام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت الى (٩٧٢) و (١٨٥٦) للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي . لتنخفض الى (١٤٥٢) و(١٤٢٦) للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي . في حين تدفقات الخارج كانت (٨٩) لعام ٢٠٠٥ وارتفعت الى (٣٠٥) لعام ٢٠٠٦ لتنخفض الى ادنى مستوى لها الى (٨) عام ٢٠٠٧ و(٣٤) لعام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت الى(١١٦) عام ٢٠٠٩ لتنخفض الى

(٥٢) لعام ٢٠١٠ . وهو مؤشر آخر على تذبذب وتدني تلك التدفقات مما ينعكس على تدني مساهمتها المنشودة في تنمية الاقتصاد العراقي.
مما تقدم يتضح لنا ان تلك المؤشرات آنفه الذكر غير قادرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لتدني نسبها فضلا عن ضآلة مساهمتها المنشودة في عملية التنمية . وهذا لا يعني بالضرورة عدم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولكن ما تم استعراضه وتحليله من البيانات والإحصاءات المتوفرة في هذا المجال يبين لنا تدني مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية في العراق في ظل واقع تلك المؤشرات ولوجود المحددات التي سبق وتم استعراضها في البحث . مما يتوجب وجود إستراتيجية شاملة للوقوف على تلك المحددات ومعالجتها ومحاولة إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر ليكون مساهما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق في ظل التحديات التي يعانيها الاقتصاد العراقي

الاستنتاجات

١- ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية تنمية الاقتصاد العراقي لضآلة التدفقات الواردة بسبب تدني البيئة اللازمة لتلك الاستثمارات.
٢- وجود تحديات ومشاكل يواجهها الاقتصاد العراقي منها تدني البنى التحتية والفساد المالي والإداري فضلا عن الاستقرار السياسي و الامني.
٣- ضعف القطاع المصرفي وعدم قدرته على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة وتدني مساهمة القطاع الخاص المحلي في الاستثمارات الضخمة.
٤- غياب وجود استراتيجة شاملة لعملية التنمية وعدم تنويع مصادر الدخل اعتمادا على المورد النفطي بالرغم من الدعوة لبناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص .

التوصيات:

١- معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الدخل وتفعيل الجهاز الضريبي ليساهم في
الانفاق الحكومي.

٢- تطوير وزيادة المؤسسات المصرفية لتكون قادرة على تعبئة الادخارات العملية لتنمية وتسهيل الإجراءات كافة للتعامل مع القطاع الخاص المحلي ليساهم في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي .

٣- وضع إستراتجية شاملة ودراسات موضوعية لتهيئة البيئة اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي ليكون قادرا في المنافسة على جذب تلك الاستثمارات في السوق العالمية.

٤- تبني اليات فاعلة لترويج الاستثمار الاجنبي وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة والاهتمام ببناء قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتكون القرارات الاقتصادية مبنية على قاعدة واسعة من الشفافية والمعرفة .

٥-وضع قيود صارمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري وتفعيل دور المفوضية العامة للنزاهة لما لهذه الظاهرة من اثر سلبي لجذب الاستثمارات الأجنبية لانها تقلل من الشفافية والمنافسة السليمة وتزيد من كلفة المعاملات على حساب العائد من الاستثمار.

المصـــادر

- ناجي بن حسين / تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر ٢٠٠٥ ص ١٧٥ .
- حسان خضر / الاستثمار الاجنبي المباشر / تعاريف وقضايا / سلسلة جسر التنمية / العدد الثاني والثلاثون / المعهد العربي للتخطيط بالكويت ٢٠٠٤ ص ٩ .
- د .هناء عبد الغفار السامرائي / ضرورة الاستثمارات الاجنبية لتفعيل الانشطة التنموية في العراق / مركز العراق للدراسات ص٩٤.
- امينة زكي شبانة / دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق /المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين / القاهرة ١٩٩٤ ص٢.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ـ الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية ـ سلسلة الخلاصات المركزة السنة الثانية ـ اصدارات ١٩٩٩الكويت ص ٤-٥ .
- مصطفى بابكر / تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر /برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط في الكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ٢٠٠٤ ص ١٨-١٩ .
- المصدر السابق نفسه ص ٢٥.
- المصدر السابق نفسه ص٢٧.
- د .أحمد ابريهي علي / الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي /بيت الحكمة٢٠١١ ص ٢٣٨_٢٣٩ .
- د .مهدي الحافظ / موازنة عام ٢٠٠٨ ومحنة الاقتصاد العراقي . على الموقع www.iraqism.com .
- د .احمد ابريهي علي / مصدر سابق ص١٩٨ .
- د.أحمد بريهي علي / مصدر سابق ص٢١٢ .
- د .نبيل جعفر عبد الرضا / الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط / الطبعة الأولى / مؤسسة وارث للنشر ٢٠٠٨ ص ١١٧ .
- د .احمد ابريهي علي / مصدر سابق ص٢٠٠ .
- د .حاكم محسن محمد / الاقتصاد العراقي / رؤيا مستقبلية / وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٩ص٢٤ .
- د .موسى خلف عواد / د .كريم سالم حسين / الازمة المالية العالمية وآثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي / وقائع المؤتمر العلمي كلية الادراة والاقتصاد جامعة القادسية ص ١١٥ .
- احمد عمر عبد السلام / السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر /القاهرة ٢٠٠٤ ص٢ .
- احمد عمر الراوي /دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي /مجلة دراسات عراقية /المجلد الرابع ٢٠٠٦ ص ٢٩ .
- د .نبيل جعفر عبد الرضا) مصدر سابق ص (١١٦).
- ميامي صلال / الفساد المالي والاداري في العراق وتحديات التنمية / المؤتمر العلمي الاول لجامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد / المجلد الثاني ص ٤٦٩ .
- سيف الدين محمد خلف الحديثي/القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي – مركز العراق للدراسات ص١٤٢ .
- د .هناء عبد الغفار السامرائي /ضرورة الاستثمارات الاجنبية لتفعيل الانشطة التنموية في العراق مركز العراق للدراسات ص ٩٠ .
- د .نبيل جعفر/ مصدر سابق ص١٠٧ .
- علي عبد الحسين/ برنامج العهد االدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق/ رسالة ماجستير مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٨ ص١١٠ .
- د .نبيل جعفر/ مصدر سابق ص١٤-١٣.
- علي عبد الحسين / مصدر سابق ص٩٤ .
- مركز البحوث والدراسات الكويتية / دور الامم المتحدة في اقرار السلم والامن الدوليين / دراسة حالة العراق والكويت / الكويت ١٩٩٥ص٧٤ .
- هناء عبد الغفار السامرائي / ماهي قضية شطب الديون العراقية / مجلة الحكمة – بغداد – العدد ٣٨ السنة السابعة كانون الاول ٢٠٠٤ص٣٠ .
- د .نبيل جعفر عبد الرضا مصدر سابق ص١٠٢ .
- البنك المركزي العراقي / التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٧ ص١١ .
- د .احمد ابريهي علي مصدر سابق ص٩٨-٩٩ .